«الوطن» التقت عائلة الطفل فواز قطيفان في درعا وروت لها تفاصيل اختطافه

قائد شرطة درعا: تابعنا القضية منذ اللحظات الأولى بكل سرية حفاظاً على سلامة المخطوف والتحقيق

محمد منار حميجو

• عم الطفل لـ«الوطن»: الخاطفون هدّدوا بقطع أصابع الطفل فواز في حال عدم دفع الفدية

• رفضنا الحديث لوسائل إعلام خارجية تواصلت معنا لأننا شعرنا أن هدفها تسييس الموضوع

شغلت قضية خطف الطفل فواز قطيفان ذي الربيع الثامن من عمره الرأي العام في سورية وخصوصاً بعدما انتشر مقطع فيديو فيه ما فيه من مشاهد مؤلمة يندى لها جبين الإنسانية من مشاهد تعذيب يتعرض لها الطفل على يد خاطفيه وإن دلت على شيء فإنها تدل على الحقد واللؤم والوحشية التي يحملها أولئك الخاطفون في قلوبهم.

«الوطن» زارت درعا للقاء ذوي الطفل فواز وسماع تفاصيل خطفه فالتقت عمه مصعب قطيفان الذي لم يتمالك مشاعره طوال حديثه عن الحادثة في ظل الصدمة التي تعيشها العائلة وخصوصاً والدا الطفل المخطوف حتى أن الوالد لم يستطع الحديث لأنه حتى الآن لم يستفق من الصدمة الكبيرة التي أصابته عندما سمع بخبر اختطاف ابنه الوحيد كما أن جدته أم والده تعرضت لشبه جلطة حسب رواية عم الطفل فواز.

وبين عم الطفل فواز أن ابن أخيه تعرض للخطف نحو الساعة السابعة والنصف صباحاً وهو في طريقه إلى المدرسة على يد ثلاثة رجال ملثمين وامرأة ترتدي خماراً يركبون دراجات نارية وأن عملية الخطف تمت في مكان مزدحم، مشيراً إلى أن مهمة المرأة هي أن تدل الخاطفين على الطفل فواز.

وبين أن الخاطفين تواصلوا معه على «الواتس آب» أولاً ومن ثم على التلغرام برقم مخفي، مضيفاً: في اليوم الخامس من تاريخ اختطافه أرسلوا له صورة للطفل فواز حتى يثبتوا أن الطفل موجود لديهم.

وأشار مصعب إلى أن الخاطفين في البداية طلبوا مبالغ كبيرة نحو ٢٠٠ ألف دولار وأنهم أصروا على أن المبلغ يجب أن يكون بالدولار، لافتاً إلى أنه أصبح يتفاوض معهم مناشداً إياهم أن يعيدوا الطفل، حتى أنه أرسل إليهم مناشدات أمه المريضة وجدته التي أصابتها ما يشبه الجلطة، مضيفاً: لم نعتقد أن يطلبوا مبلغاً كهذا لأنه فلكي وكبير.

وأكد أنه بعد مفاوضات طويلة مع الخاطفين تم تنزيل المبلغ إلى ٥٠٠ مليون ليرة، معتبراً أن طلب مبلغ كهذا يدل على أن الخاطفين يقصدون من ذلك تجويع قلوب العائلة والتأثير على حياتنا على حد تعبيره.

وأكد عم الطفل فواز أنه تم تأمين ٢٥٠ مليون ليرة بعدما تم بيع أرض تعتبر إرثاً للعائلة وبعد التواصل مع الخاطفين وإخبارهم أنه تم تأمين هذا المبلغ مع إمكانية استقراض ٥٠ مليون ليرة أخرى ليصل المبلغ إلى ٣٠٠ مليون مقابل إرجاع الطفل فواز لأمه وجدته وأخواته البنات ولأقربائه وإلى سورية إلا أنهم رفضوا ذلك.

وأضاف: ثم أرسلوا مقطع الفيديو الذي ظهر فيه الطفل فواز وهو يعذب على أيدي خاطفيه بصورة تدمي القلب، مهددين أنه بعد انتهاء المهلة المحددة يوم الأربعاء القادم فإنهم سيعمدون إلى تعذيب فواز بقطع أصابعه «كل يوم أصبع».

وتابع قائلاً: «كانت صدمتنا عارمة لدرجة شعرت أنني بين الأرض والسماء، وشاهد والده الفيديو وبدأنا بمواساته وسعينا لوقف إن أن هناك جهات إعلامية خارجية تواصلت معه إلا أنه رفض التواصل معها لأنه شعر أن هذه الوسائل تعمل على تسييس الموضوع وأنه يجب عليها عدم التدخل في قضايانا الداخلية.

وبين أن والد الطفل فواز مغترب في الكويت وهو عامل عادي ليس لديه أموال وأن ما يجنيه من عمله لا يكفي إلا لتأمين قوت عائلته.

من جهته أكد قائد شرطة درعا العميد ضرار الدندل أنه تمت متابعة القضية منذ اللحظات الأولى من تاريخ تبليغ ذوي المخطوف بحادثة الخطف وتم اتخاذ الإجراءات القانونية والتقنية اللازمة، مشيراً إلى أن جرائم الخطف دقيقة وحساسة وأي خطأ بسيط فيها من الممكن أن يؤدي إلى كوارث، لكن بعد انتشار فيديو التعذيب ظهر الموضوع إلى العلن.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف: جرت العادة في جرائم الخطف في أي مجتمع أن يضع الخاطفون شروط أساسية على أهل المخطوف وهي عدم إعلام أي جهة أو سلطة وإلا سيتم إيذاء المخطوف، مؤكداً إلا أنه من اللحظات الأولى باشرنا بالتحقيقات ودارت الشبهات باتجاه أحد الأقارب الذي تم التحقيق معه والسير في كل الإجراءات ولكن بكل سرية حفاظاً على سلامة المخطوف وسلامة التحقيق.

وبين أنه يومياً كان على تواصل مع عم الطفل وتم حصر الموضوع به حتى لا يكون هناك تشعبات أخرى، مشيراً إلى أن هناك متابعة حثيثة من وزير الداخلية.

وأعرب الدندل عن تفاؤله بأن يتم الوصول إلى نتائج إيجابية في القريب العاجل بخصوص قضية الطفل فواز، مشيراً إلى أنه بعد عشر سنوات من الحرب على سورية بكل تأكيد سيكون هناك مخلفات لها عند بعض ضعاف النفوس الذين استخدموا من أعداء هذا البلد فعملوا ما عملوا فيه.

تغييرات بالجملة في محافظة دمشق.. أغلبها في دوائر الخدمات

التغييرات شملت خمسة مديرين مركزيين و١٤ رئيس دائرة خدمات رئيسة

محمود الصالح

تغييرات بالجملة شهدتها محافظة دمشق حيث أصدر محافظ دمشق عادل العلبي قرارات تضمنت تغييرات وتكليف مديرين جدد ورؤساء دوائر خدمات في المحافظة، كان أبرز ما فيها تغيير شبه كامل لرؤساء دوائر الخدمات في مدينة دمشق، ومن المعروف أنها المهام التي تقوم بها دوائر الخدمات في المحافظة ولها علاقة مباشرة مع المواطنين.

وكان قد كلف المحافظ مديراً جديداً لمديرية دوائر الخدمات في وقت سابق، علماً أن المدير السابق لم يمض على تكليفه سوى عام تقريباً.

وتم تكليف سامر حداد مديراً لمديرية هندسة المرور والنقل بدلاً من ياسر بستوني، وكان حداد يشغل مهمة مدير الخدمات الفنية في محافظة دمشق، وشغل قبلها منصب مدير عام للشركة العامة للنقل الداخلي، ويبدو أن خبرته في الأخيرة أهلته لشغل المنصب الجديد نظراً لما تحتاجه مدينة دمشق من حلول مرورية، تلعب مديرية هندسة المرور والنقل دوراً أساسياً فيها، ورغبة المحافظة في تفعيل هذا الجانب في المرحلة القادمة، ويبدو أن نقل بستوني من هندسة النقل والمرور ليس بسبب غير إيجابي إنما للاستفادة منه في مكان آخر وهو مديرية معمل معالجة النفايات الصلبة.

وتم تبديل مهمة مدير المهن والرخص في المحافظة هيثم داغستاني بمهمة جديدة كمدير للخدمات الفنية التي تركها سامر حداد، علماً أنه كان يوجد إجماع على حسن أداء داغستاني وقد ظهر ذلك واضحاً خلال اجتماعات مجلس محافظة دمشق في دورته الأولى للعام الحالي وتكليفه الجديد يهدف إلى تفعيل مكان عمله السابق أكثر.

وتم تكليف عثمان محمد رياح مديراً لمديرية المهن والرخص، وجاء تكليف رهام بشور مديراً لإدارة تجمع دمر التعاوني السكني نتيجة خبرتها المتراكمة في عمل التعاون السكني وعمل دوائر الخدمات التي تنقلت بينها، ويكاد عمل إدارة تجمع دمر التعاوني الذي يتبع للمحافظة يكون قريباً منها.

أما بالنسبة للتغييرات في رؤساء دوائر الخدمات فقد يكون غير جديد حيث تم تبديلهم في القطاعات، والبعض منهم قد يكون للمرة الأولى، لكن الأكيد أن مفاصل العمل في محافظة دمشق تحتاج إلى هذا التعديل الذي يمكن أن يعتبره البعض تعديلاً دورياً، فيما هو في الحقيقة رسالة للجميع على أنه لا يوجد أي شخص في مفاصل العمل ثابت في مكانه، وتعتبر الدوائر التي تم إجراء التغيير فيها من القطاعات الأساسية في المحافظة، والتي يمكن أن يكون قرار المحافظ فيها ناتجاً عن تقييم دوري معين. حيث تم تكليف فرح غسان زوزو رئيس دائرة خدمات جوبر، ويعرب علي كرم رئيس دائرة خدمات دمر، ومحمد عصام رياض عوض رئيس دائرة خدمات ساروجة، ومحمد خالد علوان رئيس دائرة خدمات القابون، وباسم نبيه زيفا رئيس دائرة خدمات الشاغور، ومحمد لؤي احمد مروان الأحمدي رئيس دائرة خدمات المهاجرين، وأيهم هنري العكة رئيس دائرة خدمات ركن الدين، وفادي علي الشيخ رئيس دائرة خدمات حوش بلاس، وعمر محمد الخطيب رئيس دائرة خدمات الميدان، وأيمن سليمان عباس رئيس دائرة خدمات برزة، ولامع محمود السعيد رئيس دائرة خدمات كفرسوسة، وموسى فائق الياس رئيس دائرة خدمات القنوات، وسامر إبراهيم عوض رئيس دائرة خدمات القدم، وبشار مصطفى إبراهيم رئيس دائرة خدمات المزة.

وعلمت «الوطن» من مصادر خاصة أن محافظ دمشق كان قد أحال عدداً من الملفات وخاصة في دوائر الخدمات إلى الرقابة الداخلية للتحقيق في مخالفات معينة في هذه الدوائر.

هواجس أطباء السويداء.. هجرة الأطباء وانتشار ظاهرة المخدرات

المحافظ: المسابقة المركزية لم تكن على قدر الطموحات ولم نعرف معيار وزارة التنمية الإدارية باختيار الوظائف

السويداء- عبير صيموعة

رغم تغيب أكثر من نصف أعضاء الهيئة العامة لنقابة أطباء السويداء الذي عزاه نقيب أطباء فرع السويداء الدكتور إحسان جودية إلى الهجرة خارج القطر تم عقد المؤتمر السنوي لفرع النقابة تحت عنوان أطباء السويداء أصحاب رسالة مهنية.

وأكد الأطباء في مؤتمرهم ضرورة وضع نقابة الأطباء إستراتيجية محددة لمنع هجرة الأطباء مع من يلزم من الجهات المعنية سواء من وزارة الصحة أم من وزارة المالية إضافة إلى وزارة الاقتصاد لكي يتم حل إشكالية الهجرة التي أدت إلى خسارة البلد كوادرها العلمية والاقتصادية على حد سواء، مؤكدين أنه لا يمكن أن يلام أي طبيب في عزمه على الهجرة في ظل الظروف الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها البلاد.

وأشاروا إلى ضرورة طرح معاينة طبية نظامية ومعقولة يتم تعميمها على جميع الأطباء على ساحة القطر بما يضمن بقاء الأطباء ضمن اختصاصاتهم في تقديم الخدمات الطبية خاصة مع تراجع دخل الطبيب بشكل عام.

أكد الأطباء ضرورة وضع تعويضات منطقية لتجنب هدر شريحة كبيرة من الأطباء الذين حاولوا البقاء والالتصاق بالبلد وخاصة مع وجود فرص عمل أخرى في الدول العربية لأن الوضع الاقتصادي لكثير من الأطباء بات واضحاً فإما السفر أو العوز.

كما لفت الأطباء خلال مداخلاتهم إلى الظلم الكبير الذي لحق الكثير من الأطباء على ساحة المحافظة جراء رفع الدعم الحكومي عنهم الأمر الذي انعكس سلباً على تخديم المرضى وخاصة في الحالات الإسعافية جراء تعذر تأمين مادة البنزين لسياراتهم بسعره الرسمي مطالبين نقابة الأطباء بضرورة اتخاذ موقف حقيقي من قضية رفع الدعم.

كما أكد أحد الأطباء ضرورة تسليط الضوء على ظاهرة انتشار المخدرات والحشيش على ساحة المحافظة تربوياً وتعليمياً وصحياً واجتماعياً التي أكدتها مراجعة الكثير من الشبان للمراكز الصحية أو العيادات الخاصة وأعراض التعاطي واضحة عليهم.

وأشار جميع الأطباء المتعاقدين مع المشافي الحكومية إلى ضرورة إعادة النظر بموضوع العقود المركزية والشراء المركزي للأدوية والتجهيزات الطبية فضلاً عن إصلاحها مؤكدين أن القرار جاء بهدف إلغاء كثير من الفساد في الشراء والعقود إلا أنه أدى لتكثير من النقص في مديريات الصحة على ساحة القطر خاصة أن وزارة الصحة عاجزة عن شراء كل المستلزمات والتجهيزات مطالبين أن يتم تكليف مديريات الصحة بعمليات الشراء والإصلاح بشكل مباشر.

وكان للمسابقة المركزية التي تم طرحها مؤخراً نصيب من النقاش حيث أكد المجتمعون أن المسابقة لم تأخذ بالحسبان مطالب المشافي ومقترحاتها حول تغطية النقص في كوادر أقسامها متسائلين ما المعايير التي اتبعتها الجهة المعنية بالمسابقة بتحديد الوظائف المطلوبة.

كما كان للقسم الخدمي نصيبه في الطرح وخاصة ما يتعلق بالتقنين الكهربائي وانعكاسه الأساسي على نقص مياه الشرب في المحافظة فضلاً عن انعكاسه على كل الخدمات الطبية المقدمة عن طريق الأجهزة الطبية وغيرها، إضافة إلى أن الوضع الأمني على ساحة المحافظة كان له نصيب كبير من النقاش الذي حال في كثير من الأحيان في تلبية حاجة المرضى وخاصة ليلاً خوفاً على حياتهم مع وجود الفلتان الأمني مطالبين بفرض هيبة الدولة.

بدوره محافظ السويداء نمير مخلوف ورداً على مطالب الأطباء أكد أن الوضع الأمني بالمحافظة هو الهم العام والشغل الشاغل لجميع الجهات ومهمة الدولة تأمين الأمن والأمان، مشيراً إلى أن الموضوع متابع بشكل لحظي خاصة أن الحالات الموجودة في السويداء هم من الخارجين عن القانون وليسو إرهابيين، مؤكداً أن الحالة الأمنية تنعكس بالضرورة على الحالة الخدمية لافتاً إلى أن انتشار المخدرات هو جزء من الموضوع الأمني وهو الشغل الشاغل حالياً لجميع الجهات المسؤولة على ساحة المحافظة.

ولفت مخلوف إلى موضوع العقود المركزية، موضحاً أن المحافظة ستحاول معالجتها ومع وزارة الصحة، مؤكداً أن المسابقة المركزية لم تكن على قدر الطموحات ولم يتم معرفة ما هو معيار وزارة التنمية الإدارية في اختيار الوظائف خاصة وأن الوظائف لم تأت حسب الشواغر.

أما ما يتعلق بواقع التيار الكهربائي وانعكاسه على تأمين مياه الشرب فأكد المحافظ مخلوف أن وضع التيار الكهربائي في السويداء حاله حال كل المحافظات، إلا أن انعكاسه على تأمين مياه الشرب كان الإشكالية الأكبر في المحافظة، مؤكداً وجود جهود حثيثة لتجاوز إشكالية مياه الشرب بزيادة مازوت مولدات الكهرباء على الآبار إلى ٣٠ ألف ليتر مع إشارته إلى وجود خلل إداري وأسباب أخرى تتعلق بالعمل البشري في المؤسسة سيتم معالجتها والعمل عليها.